



قائمة الاسئلة

أصول الفقه 2- المستوى الثاني - أصول الفقه والحديث- النظام العام والنفقة الخاصة - كلية الشريعة والقانون - الفترة الثانية - درجة الامتحان (90)

أ.د/ حسن سالم الدوسي

- (1) ((هُوَ مَا يُمْكِنُ التَّوَصُّلُ بِصَحِيحِ النَّظَرِ فِيهِ إِلَى مَطْلُوبِ خَبْرِيٍّ عَلَى سَبِيلِ الْقَطْعِ أَوْ الظَّنِّ الرَّاجِحِ عَلَى الصَّحِيحِ)) هذه العبارة هي تعريف
- (1) + الدليل اصطلاحاً
(2) - الحكم الشرعي
(3) - الدليل لغة
(4) - لا شيء مما ذكر
- (2) دلالة اللفظ هي «كَوْنُ الشَّيْءِ يَلْزَمُ مِنْ فَهْمِهِ فَهُمُ شَيْءٌ آخَرَ». فالمراد بالشئ الأول:
- (1) + الدال
(2) - المعنى
(3) - المدلول
(4) - الحكم
- (3) قال الله تعالى: {يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ} (البقرة:19). دلالة لفظ (الأصابع) على أطرافها الأنامل، هي من قبيل:
- (1) - دلالة المطابقة
(2) + دلالة التضمن
(3) - دلالة الالتزام
(4) - لا شيء مما ذكر
- (4) هي من قبيل (دلالة اللفظ على أمر خارج عن مسماه، لم يوضع له اللفظ، لكنه لازم لمعناه لزوماً ذهنياً)
- (1) - دلالة المطابقة
(2) - دلالة التضمن
(3) + دلالة الالتزام
(4) - لا شيء مما ذكر
- (5) قال الله تعالى: {وَإِخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ} (الإسراء:24). فدلالة (خفض الجناح) على معنى التواضع؛ هي من قبيل:
- (1) + الدلالة اللفظية الوضعية
(2) - الدلالة اللفظية العقلية
(3) - الدلالة اللفظية الطبيعية
(4) - الدلالة غير اللفظية الوضعية
- (6) الأدلة الأصولية الإجمالية المتفق عليها عند الجمهور هي:
- (1) + القرآن والسنة والإجماع والقياس
(2) - القرآن والسنة والإجماع
(3) - القرآن الكريم والسنة النبوية
(4) - لا شيء مما ذكر
- (7) يجب على المجتهد عند الاستدلال واستنباط الحكم الشرعي من النصوص:
- (1) - تقديم الكتاب على السنة، وترك النظر في السنة
(2) - تقديم السنة على الكتاب، وترك النظر في الكتاب
(3) + الرجوع إلى الكتاب أو السنة معاً
(4) - لا شيء مما ذكر
- (8) القرآن جاء بقطع اليد لكل سارق وسارقه؛ بقول الله تعالى: {وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا}، فبينت السنة من ذلك أن اليد تقطع من معصم الكف فقط، لا اليد كلها؛ وهذا البيان يُعد من قبيل:
- (1) - بيان الإجمال
(2) - تخصيص اللفظ العام
(3) + تقييد اللفظ المطلق
(4) - لا شيء مما ذكر
- (9) عبارة (المكتوب في المصاحف) في تعريف القرآن تُعتبر قيّداً أو احترازاً، يُراد به:
- (1) - المصاحف التي نسخت في عهد الخليفة عثمان رضي الله عنه، وأجمع المسلمون عليها
(2) - اخراج الآيات المنسوخة اللفظ
(3) - اخراج المصاحف الخاصة ببعض الصحابة، مما نُقل إلينا بطريق الأحاد
(4) + كل ما ذكر





- 10) جملة (المتعب بتلاتوته) في تعريف القرآن تُعتبر قيداً أو احترازاً، يُراد به:
- (1) - مُتَأَثِّرَاتُ أَعْرَاقِ كَالِقِ الْأَحَادِ قِرَاءَاتِ إِيْرَاجِ
 - (2) - اللفظ المنسوخة الآيات إخراج
 - (3) - والنبوية القدسية الأحاديث إخراج
 - (4) + كل ما ذكر
- 11) قَسَمَ الْإِمَامُ الْأَمْدِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ الْإِحْكَامُ فِي أَصُولِ الْأَحْكَامِ - الْأَدْلَةُ الشَّرْعِيَّةُ إِلَى قِسْمَيْنِ، هُمَا:
- (1) + أدلة أصلية، وأدلة فرعية، أو تابعة
 - (2) - أدلة متفق عليها، وأدلة مختلف فيها
 - (3) - أدلة عقلية، وأدلة عقلية
 - (4) - لا شيء مما ذكر
- 12) قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ} (لالنساء: 59). هذه الآية الكريمة تدل على:
- (1) + حجية مصادر الشريعة الأربعة المتفق عليها
 - (2) - حجية الاستحسان
 - (3) - حجية المصلحة المرسلة
 - (4) - جميع ما ذكر
- 13) الْآيَةُ الْقُرْآنِيَّةُ الَّتِي قَرَّرَتْ أَنَّ الْإِخْتِلَافَ فِي الدِّينِ وَحْدَهُ، لَا يَدْعُو إِلَى الْحَقْدِ عَلَى الْآخَرِ، أَوْ إِفْنَانِهِ؛ لِمَجْرَدِ دِينِهِ وَعَقِيدَتِهِ، هِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى:
- (1) - {يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا...} (الحجرات: 13)
 - (2) + {وَإِن أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ} (التوبة: 6)
 - (3) - {وَإِذَا حَكَّمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ} [لالنساء: 58]
 - (4) - {وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ} (الإسراء: 70)
- 14) الْآيَةُ الْقُرْآنِيَّةُ الَّتِي قَرَّرَتْ الرِّابِطَةَ الْعَامَّةَ بَيْنَ أَفْرَادِ الْبَشَرِيَّةِ، وَأَنَّهَا تَرْتَكِزُ عَلَى وَحْدَةِ الْجِنْسِ الْبَشَرِيِّ، وَلَا فَضْلَ لِأَحَدٍ عَلَى أَحَدٍ إِلَّا بِالتَّقْوَى، هِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى:
- (1) + {يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا...} (الحجرات: 13)
 - (2) - {وَإِن أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ} (التوبة: 6)
 - (3) - {وَإِذَا حَكَّمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ} [لالنساء: 58]
 - (4) - {وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ} (الإسراء: 70)
- 15) الْإِعْجَازُ الْقُرْآنِيُّ فِي قَوْلِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ: {فَلَنَّا يَا نَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَى إِبْرَاهِيمَ} . هُوَ مِنْ قَبِيلِ:
- (1) + الْإِعْجَازُ الْغَيْبِيِّ، وَالْإِعْجَازُ الْبَيَانِيُّ
 - (2) - الْإِعْجَازُ التَّشْرِيْعِيُّ
 - (3) - الْإِعْجَازُ الْغَيْبِيُّ
 - (4) - الْإِعْجَازُ الْبَيَانِيُّ
- 16) قَوْلُهُ تَعَالَى: {فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكَرَةِ مُعْرِضِينَ، كَانَهُمْ حُمُرٌ مَسْتَنْفِرَةٌ، فَرَّتْ مِنْ قَسْوَرَةٍ} . هُوَ مِنْ قَبِيلِ:
- (1) - الْإِعْجَازُ الْبَيَانِيُّ لِمَا فِيهِ مِنْ اسْتِعَارَةٍ
 - (2) - الْإِعْجَازُ التَّشْرِيْعِيُّ
 - (3) + الْإِعْجَازُ الْبَيَانِيُّ لِمَا فِيهِ مِنْ تَشْبِيْهِ
 - (4) - الْإِعْجَازُ الْعِلْمِيُّ
- 17) قَوْلُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ: {وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْعَرَبِيِّ إِذْ قَضَيْنَا إِلَى مُوسَى الْأَمْرَ وَمَا كُنْتَ مِنَ الشَّاهِدِينَ} . هُوَ مِنْ قَبِيلِ:
- (1) - الْإِعْجَازُ الْبَيَانِيُّ
 - (2) + الْإِعْجَازُ الْغَيْبِيُّ
 - (3) - الْإِعْجَازُ التَّشْرِيْعِيُّ
 - (4) - الْإِعْجَازُ الْعِلْمِيُّ
- 18) قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: {وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعْدُ فِي السَّمَاءِ} . هَذِهِ الْآيَةُ تَنْتَضِمُ إِعْجَازًا هُوَ مِنْ قَبِيلِ:
- (1) - الْإِعْجَازُ الْغَيْبِيُّ
 - (2) + الْإِعْجَازُ الْعِلْمِيُّ
 - (3) - الْإِعْجَازُ الْبَيَانِيُّ
 - (4) - الْإِعْجَازُ التَّشْرِيْعِيُّ
- 19) قَوْلُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ: {وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا أَبَدًا} (الجن: 23)، يُعَدُّ مِنْ قَبِيلِ:
- (1) - الْأَسَالِيبُ الَّتِي تَقْيِدُ الْمُنْدُوبَ وَتَدُلُّ عَلَيْهِ





- (2) - الأساليب التي تفيد الواجب وتدل عليه
(3) + الأساليب التي تفيد التحريم وتدل عليه
(4) - الأساليب التي تفيد الكراهة وتدل عليها
(20) قول الله سبحانه: {وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ} (الإسراء:23)، يُعد من قبيل:
(1) - الأساليب التي تفيد المندوب وتدل عليه
(2) + الأساليب التي تفيد الواجب وتدل عليه
(3) - الأساليب التي تفيد الحرام وتدل عليه
(4) - الأساليب التي تفيد الكراهة وتدل عليها
(21) قول الله سبحانه: {أَنْحَسْتُوهُمْ فَلِلَّهِ أَحَقُّ أَنْ تَخْسَوْهُمْ} (التوبة:13). هذا أسلوب استفهامي وهو:
(1) - من الأساليب التي تفيد المندوب وتدل عليه
(2) - من الأساليب التي تفيد الواجب وتدل عليه
(3) - من الأساليب التي تفيد الكراهة وتدل عليها
(4) + من الأساليب التي تفيد التحريم وتدل عليه
(22) هو «كل ما ثبت عن النبي -صلى الله عليه وسلم- غير القرآن من قول أو فعل أو تقرير، مما يصلح أن يكون دليلاً لحكم شرعي». هذا هو تعريف:
(1) + السنة في اصطلاح الأصوليين
(2) - السنة في اصطلاح الفقهاء
(3) - السنة في اصطلاح المحدثين
(4) - لا شيء مما ذكر
(23) السنة التي رواها عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أفراد لا يصلون إلى حد الجماعة الكثيرة تُسمَّى عند الجمهور:
(1) - السنة المتواترة
(2) + السنة الأحادية
(3) - السنة المشهورة
(4) - جميع ما ذكر
(24) إجماع الصحابة -رضي الله عنهم- على (تحريم شحم الخنزير)، يُعد من قبيل:
(1) - الإجماع المبني على نص القرآن
(2) - الإجماع المبني على نص السنة
(3) - الإجماع المستند إلى المصلحة المرسله
(4) + الإجماع المبني على القياس
(25) تخريج المناط عند الأصوليين معناه هو:
(1) - تهذيب العلة وتخليصها ممَّا اختلط معها من الأوصاف غير المناسبة
(2) - الاجتهاد في مدى تحقق العلة في الفرع، بعد تحققها في الأصل
(3) + استخراج علة حكم الأصل بالنظر والاجتهاد
(4) - جميع ما ذكر
(26) الحكم بتحريم المخدرات شرعاً مستفاد من طريق:
(1) - الاستصحاب
(2) + النص والقياس
(3) - العرف
(4) - الاستحسان
(27) «الوصف المناسب الذي شهد الشرع لنوعه بالاعتبار بدليل جزئي معين». هو:
(1) - المناسب الملائم
(2) + المناسب المؤثر
(3) - المناسب المرسل
(4) - لا شيء مما ذكر
(28) المصلحة المرسله هي:
(1) - المصلحة التي اعتبرها الشارع بدليل جزئي معين
(2) - المصلحة التي شهد الشرع لنوعها بالاعتبار
(3) + المصلحة التي شهد الشرع لجنسها بالاعتبار
(4) - العمل بأولى الدليلين





(29) «الْعُدُولُ بِالْمَسْأَلَةِ عَنْ حُكْمٍ نُظَائِرَهَا إِلَى حُكْمٍ مُخَالَفٍ لِذَلِكَ أَقْوَى يَقْتَضِي هَذَا الْعُدُولُ». هذا هو تعريف:

(1) - الاستصلاح

(2) - الإجماع

(3) - سد الذرائع

(4) + الاستحسان

(30) قول الله عز شأنه: {وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ} (الأنعام:108). يُعد من قبيل:

(1) - الأدلة على حجية القياس

(2) - الأدلة على حجية السنة

(3) + الأدلة على حجية سد الذرائع

(4) - الأدلة على حجية الإجماع

